

دور الوقف في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

د/ قارة سليمان محمد خليل - أستاذ محاضر قسم ب

المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان

الملخص:

يقصد بالتنمية المستدامة، التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها. من خلال التعريف يتبين لنا أن التنمية المستدامة تتعدى مجرد الربط بين الاقتصاد والبيئة، بل هي مجموعة من الأبعاد المترابطة و المتداخلة فيما بينها وهي الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية، البيئية و السياسية. ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن مجال الدراسة مقتصر على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، دون الأبعاد الأخرى.

فسنحاول بدءا تبين نطاق التداخل بين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة و بين الوقف باعتباره موردا اقتصاديا مهما، يساهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع بحيث يتميز الوقف باعتباره مصدرا اقتصاديا يهدف إلى توليد دخل مستمر يوفر حاجات المستهدفين في الحاضر و المستقبل. لنلحق الدراسة بتبيان أهم الأدوار الاقتصادية التي يلعبها الوقف.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الوقف، التنمية الاقتصادية، التجارة والصناعة، الإستثمار، النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

Sustainable development is development that meets the needs of today's generation without sacrificing or compromising the ability of future generations to meet their needs. According to this definition, sustainable development goes beyond the link between the economy and the environment: it is a set of interdependent dimensions, namely the economic, social, environmental and

political dimensions. It should be emphasized here that the field of study is limited to the economic dimension of sustainable development, with no other dimension.

We will try to begin to show the extent of the overlap between the economic dimension of sustainable development and the Waqf as an important economic resource, which contributes to the reorganization of social relations, so that the Waqf is characterized as an economic source aimed at generate ongoing income that meets the needs of the present and future goal. Let's take look at the most important economic roles played by the Waqf.

Keywords: sustainable development, Waqf., Economic development, trade and industry, investment, economic growth, economic stability.

مقدمة:

لعب الوقف دورا مميزا في تاريخ الحضارة الإسلامية، فقد كان هو الممول الرئيس لمرافق التعليم و الرعاية الصحية و الاجتماعية و منشآت الدفاع والأمن ومؤسسات الفكر والثقافة، ولعل الشاهد على ذلك العديد من المؤسسات والمرافق الشامخة التي نشأت تحت كنف نظام الوقف، و ظلت إلى يومنا هذا تؤدي واجبا كاملا غير منقوص.¹ فالوقف الإسلامي أسهم في الماضي والحاضر في تحصين المجتمع في الداخل والخارج، حيث يعمل على توفير إمكانيات التطلع إلى مجتمع متكافل على جميع أصعدة مقومات الحياة، وليس الاجتماعية فحسب. فالمؤسسات الوقفية لها جذور عميقة في مجتمعنا الإسلامي.²

لعب الوقف دورا فعالا في خدمة مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و حتى البيئية في المجتمعات الإسلامية، بما وفره من موارد

¹ محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، وقائع وندوات، ط1، د.ب.ن، 2003، ص.8.

² سعدات جبر، الوقف الإسلامي من القرآن و السنة النبوية وأثره على تنمية المجتمعات الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الخاص بالأوقاف الإسلامية، جامعة القدس المفتوحة، 2011، ص. 12.

ثابتة لدعم هذه الجوانب، ولقد تراجع هذا الدور بسبب ضعف الأمة الإسلامية ونتيجة الصراعات الداخلية والهجمات الخارجية، وساءت إدارته وفقد استقلاليتها وجفت موارده، واليوم تزداد أهمية إحياء هذا الدور في عالمنا الإسلامي، بسبب ما تتصف به معظم الدول من انخفاض في مستوى دخل الأفراد، وتفشي الفقر والمجاعة والجهل، وبسبب تفاقم عجز الميزانية التي تعاني منه معظم الدول الإسلامية.³

سنتعرض في هذا البحث لدور الوقف في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وذلك من خلال تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وخصوصا البعد الاقتصادي، إضافة إلى تسليط الضوء على أهم نقاط التوافق بين الوقف والتنمية المستدامة وفي الأخير نبين أهم الأدوار التي يقوم بها الوقف في المجال الاقتصادي.

لا يعني تركيزنا على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هو إمكانية فصل إبعاد التنمية عن بعضها البعض، بل باجتماع كل الأبعاد تتكون التنمية المستدامة. لكننا حاولنا تسليط الضوء على أهمية الوقف وعلاقته مع البعد الاقتصادي للتنمية وذلك بسبب الترابط الوثيق بين المصطلحين، ولأن أهم دور يرجى من الوقف هو تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: مدى درجة التوافق بين الوقف والتنمية المستدامة:

لقد ظل مفهوم التنمية لفترة طويلة مرتبطاً بالتنمية الاقتصادية، فقد كانت تعتبر التنمية رديفاً للنمو الاقتصادي، فكانت تقاس بالزيادة السريعة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، فعرفت التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنوية متواصلة في الإنتاج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5 إلى 7% أو أكثر، والبعض استخدم معدلات النمو في متوسط

³ جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الجامعية 2013-2014، ص. 67.

دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي كمؤشر اقتصادي للتنمية وقياس الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان⁴.

لكن مع مرور الزمن تبين أن التنمية ترتبط بعوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية، فبعض الدول شهدت تحسناً اقتصادياً عاماً لكن بقية الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية من دون تحسن، لذلك تم في التسعينيات إدخال مفهوم جديد للتنمية يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية، الفكرية السياسية الثقافية والبيئية.

و من هنا ظهر مصطلح جديد للتنمية وهو التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، الأبعاد البيئية من خلال الحث على ضرورة المحافظة على سلامة البيئة وصيانتها، وضرورة الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية وعدم استنزافها، وذلك لضمان بقائها سليمة للأجيال اللاحقة⁵.

في آخر محطة للفكر الاقتصادي بصدد ماهية التنمية وشروطها، انصب الاهتمام على ما يعرف بالتنمية المستدامة، ففي مؤتمر قمة الأرض الذي عقد بريتو ديجانييرو عام 1992، وبعد صدور تقارير اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية في خواتم الثمانينيات، و التي أكدت أن اتجاهات النمو المعاصرة قد قادت إلى إفقار الناس وتدهور البيئة، صادق قادة 270 دولة رسمياً على عهد التنمية المستدامة⁶.

⁴ معزز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية 2012/2013، ص. 36.

⁵ جعفر سمية، المرجع السابق، ص. 43.

⁶ عبد الجبار السباي، دور الوقف في التنمية المستدامة، مجلة الشريعة والقانون، العدد 44، أكتوبر 2010، ص. 21.

و لقد تعددت و تنوعت تعاريف التنمية المستدامة، حيث عرفت: " على أنها ذلك النشاط الاقتصادي، الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة و بأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة للبيئة".

كما عرفت كذلك : " على أنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها الجيل الحالي".⁷

ولعل أجود التعريفات و أوسعها انتشارا و أشملها لمفهوم التنمية المستدامة، ذلك التعريف الوارد في تقرير بورتلاند، و الذي عرف التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"

وهذا التعريف الموجز شمل هذا المصطلح الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطورها، بدلا من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها، وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية احتياجات الفرد من الغذاء والسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي.⁸

ما تجدر الإشارة إليه هو أن الحضارة الإسلامية عرفت التنمية المستدامة وطبقته قبل ان يعرفها الغرب بعشرات القرون، فالأجيال القادمة في المنهج الإسلامي لها الحق في ثروات الأجيال الحاضرة، وتطبيقا لذلك حث الإسلام الآباء على ترك

⁷ جعفر رسمية، المرجع السابق، ص.55.

⁸ عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي، أثر الوقف في التنمية المستدامة، مداخلة بملتقى وطني المنعقد بقالة، يومي 04/03 ديسمبر 2012، بعنوان مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، ص. 182.

أولادهم أغنياء لا فقراء، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: " إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس".

كما قال صلى الله عليه وسلم: " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له".

من الحديثين يتبين لنا بأن الرسول صلى الله عليه وسلم حرص أن ينقطع عمل السابقين بمجرد وفاتهم، بل أراد أن تكون هناك استمرارية بين الأسلاف والأتباع بأن لا يستنزف الحي كل الموارد ولا يترك لمن بعده شيئا يستعمله.⁹

يتضح من خلال ما سبق بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين الأنظمة الثلاث البيئي الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيقي أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من الأنظمة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام سلبا على الأنظمة الأخرى.

فالنظام البيئي يتكون من الموارد الطبيعية ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية، كما يحافظ على التنوع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضية. أما النظام الاجتماعي فإنه يهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة، أما النظام الاقتصادي فإنه يتجه أساسا نحو تلبية الحاجات و المتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك.¹⁰

فيمهد البعد الاقتصادي إلى ضبط و ترشيد الاستهلاك الفردي للموارد الطبيعي، و إيقاف تبديدها. وإقامة وإنشاء مسؤولية البلدان المتقدمة على التلوث

⁹ عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي، المرجع السابق، ص.185.

¹⁰ ربيعة بن زيد وعائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص.203.

ومعالجته. و المساواة في توزيع الموارد و المداخليل بين الشعوب، إضافة إلى تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية.

كما يهدف كذلك إلى تنمية البلدان الفقيرة و التي تتجسد من خلال تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة والتخفيف من عبء الفقر المطلق كأولوية من أولويات التنمية المستدام، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة و النمو السريع للسكان و التبعية المطلقة لقوى الرأسمالية.

ثانيا: دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة:

1- علاقة الوقف بالتنمية.

تتسم العملية التنموية للنظام الوقفي في أغلب حالاتها بالاستمرار والديمومة وهذا يثبت صلته بالتنمية المستدامة، إذ عرف المشرع الجزائري الوقف في المادة 213 من قانون الأسرة الجزائري على أنه: "الوقف هو حبس المال عن التملك لأي شخص على وجه التأبيد و التصديق". ما يستنتج من خلال هذا التعريف هو أن الوقف في حقيقته الشرعية و القانونية هو حبس الأصل وتسبيل المنفعة، ففي الوقف يقوم الواقف بحبس العين و جعلها من الحبوس أي خارجة من نطاق التصرفات الناقلة للملكية، فلا يجوز التصرف في أصل الملك الوقفي، بأية صفة من صفات التصرف ومن ثم تخصيص منافعه لأوجه البر و الخير.¹¹ أضف إلى ذلك أن المضامين التي ينطوي عليها الوقف من حيث الجهات المستفيدة منه و مصدر منشئه تثبت علاقة الوقف بالتنمية المستدامة.

ويمكن تحديد بعض الأدلة التي تبين العلاقة الموجودة بين نظام الوقف والتنمية المستدامة، نذكر من بينها :

¹¹ بلحاج العربي، الحقوق العينية في القانون المدني الجزائري، دارهومة، الجزائر، 2016، ص. 516.

- رغم غياب الحافز المادي المباشر الذي يمكن للوقف أن يوفره للمستثمر المسلم، فإن العقلية الإسلامية عند قيامها بهذا التبرع المحض لا شك أنها ستؤديه وهي في أعلى حالاتها الإيمانية، و بالتالي أخذها بعين الاعتبار جانبي الثواب والعقاب والقيام بفريضة الاستخلاف.

- يترتب على مشاركة الوقف في معظم مجالات الصناعة و التجارة، سعي وحدات الإنتاج إلى تجويده و تحسينه، من أجل التنافس و لا شك أن جودة الإنتاج وتحسينه عامل مهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام¹²

- استفادة الفئات ذات الحاجة في المجتمع من الفقراء و المساكين من حصيلة و ريع الوقف، إذ يعمل الوقف على تنمية رأس المال البشري من خلا توفير يد عاملة متخصصة و متنوعة في مجالات مختلفة¹³

- صفة تأييد الوقف أمر يؤكد البعد المستقبلي الذي توليه العملية الوقفية للجانب التمويلي، فحساب المساواة بين الأزمنة و الإنصاف بين الأجيال هو مبدأ ثابت في الوقف الإسلامي كما هو لصيق بالتنمية المستدامة.¹⁴

- كما يعد القضاء على الفقر من أولويات التنمية المستدامة، و كذلك الوقف يسعى للقضاء على الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء و الفقراء بالإضافة إلى تمويل الحاجات الأساسية لهم من طعام و مسكن و تعليم و غيرها بالإضافة إلى خلق فرص عمل للفقراء.¹⁵

¹² محمد سعيد محمد البغدادي، الوقف و أثره في تنمية الإقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص. 86.

¹³ صالح صالح و نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، عدد 01، ديسمبر 2014، ص. 158.

¹⁴ كوديد سفيان، الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص. 187.

¹⁵ جعفر سمية، المرجع السابق، ص. 67.

2- دور الوقف في مجال التنمية الاقتصادية:

يعد الوقف موردا اقتصاديا مهما يساهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع حيث أن المضمون الاقتصادي للوقف لا يعني تجميد رأسمال الثروة الوطنية وحبسها عن الانتفاع الاقتصادي، وإخراج الثروة من التداول، لكن الوقف ليس مجرد حبس عن التداول، فإن هذه المضار التي تنشأ عن الحبس تقابلها منافع لا بد من أخذها في الحسبان، وقد يكون الوقف المؤقت أقرب إلى دفع هذه الحجة¹⁶. يعتبر الوقف مصدرا اقتصاديا يهدف إلى توليد دخل مستمر، يوفر حاجات الأشخاص في الحاضر والمستقبل.

عملية إنشاء الوقف تتضمن الإستثمار للمستقبل والبناء للثروة الإنتاجية من أجل الأجيال القادمة، لتوزيع خيراتها في المستقبل على شكل منافع وخدمات وإيرادات وعوائد، كل ذلك يجعل وقف كل من الأسهم و الحصص أو الوحدات في الصناديق الاستثمارية، و الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أهم الأشكال الحديثة للوقف التي تنسجم مع حقيقة المضمون الاقتصادي للوقف الإسلامي، وذلك لأن الأسهم و الحصص و الودائع تتضمن معنى الاستثمار لبناء ثروة إنتاجية تستفيد الأجيال القادمة من منافعها وعوائدها.¹⁷

كما أن الوقف يعتبر أحد الأنشطة الهامة في تفعيل الدورة الاقتصادية وتحقيق النمو، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، والتخفيف من العوائق والانحرافات التي تؤثر على الاقتصاد، فقد ساهم الوقف في معالجة أحد أهداف التنمية الاقتصادية ألا وهو الفقر، ويمكن إبراز أهم أدوار الوقف في مجال التنمية الاقتصادية فيما يلي:

¹⁶ رفيق يونس المصري، الأوقاف فقها و إقتصادا، دار المكتبي، دمشق سوريا، ط.1، 1999، ص. 105.

¹⁷ أحمد محمد عبد العظيم الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الإقتصادية المعاصرة، طبعة أولى، دار السلام، القاهرة، مصر، 2007، ص.130.

أ- دور الوقف في ترشيد نفقات الدولة: وذلك من خلال:

- تحمل الأعباء المالية للدولة، من خلال تعبئة الموارد الوقفية و توجيهها للاستثمار في النشاطات الإنتاجية ذات العائد الاجتماعي، ففي ظل تراجع دور الدولة وعدم قدرتها على تمويل خدمات الرعاية الاجتماعية، يأتي الوقف كمصدر ثاني لتمويل هذه الخدمات، كقطاع مكمل للقطاع الحكومي.

- دور الوقف في الحد من ازدياد الإنفاق العام، ففي ظل تزايد دور الدولة في إقامة وتسيير وإدارة المرافق الخدماتية بما يتماشى ومتطلبات المجتمع وهذا ما يثقل كاهل الدولة و يشكل عبئا على مواردها و ميزانيتها العامة. فيعتبر الوقف مصدر لتمويل وإدارة بعض المرافق والمشاريع مما يخفف العبئ على موارد الدولة و ميزانيتها و يحد ولونسبيا من ظاهرة تزايد الإنفاق العام.¹⁸

ب- دور الوقف في العملية الإنتاجية:

يعمل الوقف على استثمار المال الموقوف و استغلال الأصول الوقفية في مشاريع استثمارية، حيث يعد ذلك من الأمور الأساسية التي يتوجب على الوقف القيام بها حتى يستمر و ينمو و يحقق أهدافه، و يعد العمل الاستثماري والإنتاجي والعمراني أحد أسس بقائها واستمرارها.

حيث أن الوقف يساهم في زيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، و يتجسد الإنفاق الاستهلاكي من خلال توفير الغذاء والسكن والملابس وبقية الحاجيات الاستهلاكية بالإضافة إلى تخصيص عوائد الوقف للمحتاجين والطلبة و المرضى، فضلا على ما يحصل عليه القائمون على الوقف من مرتبات وعطاءات على اختلاف وظائفهم، كل هذا له الأثر الواضح على الإنفاق الاستهلاكي

¹⁸ نفس المرجع، ص.ص. 68.69.

نظرا لكون المنتفعين منه في الغالب من المعتمدين في مخططاتهم الاستهلاكية على الوقف.

أما الإنفاق الخدماتي أو الاستثماري فهو الإنفاق على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور، وغير ذلك من المؤسسات والمنشآت بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري في مجال التجارة مثل إقامة الأسواق وإنشاء وتأجير المحلات التجارية والصناعية وفي إقامة المصانع والزراعة في تأجير الأراضي الزراعية وزراعتها والبناء والتشييد من أجل التأجير والمتاجرة في العقارات.¹⁹

ج- تحقيق عدالة توزيع الثروات:

يعمل الوقف على النهوض بعملية إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة يجعل التوزيع العادل وعدم حبس الثروات بأيدي محدودة، ما يقضي على مشكلة الفوارق بين الطبقات خاصة عندما يشبع حاجات العاجزين عن العمل ويوفر لهم فرص عمل.²⁰

د- التقليل من مشكلة البطالة:

يبرز دور الوقف في معالجة مشكلة البطالة من خلال المعالجة المباشرة وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من أيدي عاملة، في مختلف الميادين، بما يساهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع. فإ إنشاء بض المؤسسات الوقفية يساهم في تشغيل الكثير من العاطلين²¹، وكذا المعالجة غير المباشرة، حيث يساهم الوقف في تحسين نوعية العمل في المجتمع لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات، مما يرفع من الكفاءات المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة.²²

¹⁹ معتز محمد مصبح، المرجع السابق، ص. 39.

²⁰ بن عزة هشام، المرجع السابق، ص. 121.

²¹ محمد سعيد محمد البغدادي، المرجع السابق، ص. 74.

²² معتز محمد مصبح، المرجع السابق، ص. 42.

هـ- توفير التمويل الذاتي:

يوفر الوقف الكثير من الموارد و يقوم بتغطية الكثير من النفقات، مما يدفع الكثير من المصاعب من أمام الحكومات، حيث لا تضطر إلى الاقتراض من الخارج الذي يصحبه الكثير من الشروط والضغوط السياسية والاقتصادية.²³

و- دور الوقف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

و يكون ذلك عن طريق:

- تأثير الوقف على ظاهرة التضخم: من أهم ما يقوم به الوقف في حل المشاكل الاقتصادية الحد من التضخم، و هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار و يترتب على ذلك تدهور القوة الشرائية للنقود، أي بعبارة أوضح تضخم العملة المحلية أمام العملات الصعبة، و بالتالي فإن كمية كبيرة من النقود تقابل كمية قليلة من السلع، و من أهم أسباب التضخم زيادة حجم الواردات و قلة حجم الصادرات مع عدم وجود مصادر دخل أخرى للعملات الصعبة. و هنا يقوم الوقف بإسهام كبير من الحد من التضخم، من خلال زيادة الاستثمارات و بالتالي زيادة الناتج المحلي، و من ثم العملات الصعبة إلى الدولة. ونظرا لأن الوقف يتميز بالإستمرار فإن علاجه لهذه المشكلة يكون مستمرا²⁴

- اثر الوقف على الانكماش الاقتصادي: للوقف أثر في محاربة الانكماش الاقتصادي من خلال تقديم القروض الحسنة لذوي الاحتياجات المالية والتمويل بالمشاركة و المضاربة و غيرها من صيغ التمويل الإسلامية المبنية على تقاسم المخاطر كما أن التحفيزات الجبائية التي يتميز بها الوقف سوف تساعد على دعم ديناميكية التمويل الوقفي للنشاط الاقتصادي في الدولة.

²³ بن عزة هشام، المرجع السابق، ص. 122.

²⁴ محمد سعيد محمد البغدادي، المرجع السابق، ص.ص. 80.81.

- دعم القدرة الشرائية: يُمكن الوقف من زيادة القوة الشرائية للموقوف لهم وبالتالي تزداد نفقاتهم على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى دخول قوة جديدة إلى السوق تستدعي زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى حدوث حركة اقتصادية تنعش الاقتصاد وتزيد فعاليته.²⁵

الخاتمة:

حان الوقت للتفكير بجدية في إرجاع المكانة اللازمة للأوقاف كعنصر أساسي ومهم في ترقية و تنمية المجتمع باعتبار مؤسسة الأوقاف مؤسسة مالية ذات أهداف تنموية واجتماعية، تستمد منطلقها التنظيمي من الشريعة الإسلامية وكذا معاملاتها من أجل تجسيد الصفة الدينية في الحياة الاقتصادية، فيمكن اعتبارها مصدرا مهما للتمويل و التنمية، الأمر الذي يعني إتاحة المزيد من فرص العمل، لذا يجب على الجهات المسؤولة تفعيل دور هاته المؤسسة في دعم المشاريع الاستثمارية حيث يعد استثمار الوقف مجالا من مجالات تحريك الأموال وتداولها.

²⁵ جعفر سمية، المرجع السابق، ص. 69.